المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الرباط في: 10/04/2026

سؤال كتابي رقم: 9089

إلى السيد رئيس الحكومة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وانعكاساتهما على القدرة الشرائية للمواطنين.

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد رئيس الحكومة؛

تشهد القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين تراجعاً ملحوظاً في ظل الارتفاع المتواصل لأسعار المواد الأساسية والخدمات، وهو ما أصبح يثقل كاهل الأسر المغربية ويؤثر سلباً على مستوى عيشها اليومي. فبالرغم من الإجراءات المعلنة، لا يزال الواقع يعكس تفاقم معاناة فئات واسعة من المجتمع، التي تجد صعوبة متزايدة في تلبية احتياجاتها الضرورية.

ويُلاحظ أن هذه الوضعية تفاقمت بفعل استمرار ارتفاع تكاليف الإنتاج، خاصة المرتبطة بأسعار المحروقات، وما ترتب عن ذلك من انعكاسات مباشرة على أسعار المواد الغذائية والخدمات، دون أن يلمس المواطن أثراً فعلياً للإجراءات المتخذة للحد من هذا الارتفاع أو للتخفيف من تداعياته.

كما أن محدودية التدخلات الحكومية، واقتصارها على إجراءات جزئية، لم تواكب حجم التحديات المطروحة، في وقت باتت فيه الحاجة ملحة لاعتماد سياسات أكثر نجاعة وشمولية، تشمل استعمال الآليات الضريبية والجمركية، وتعزيز مراقبة الأسواق، والتصدي لمختلف أشكال الاحتكار والمضاربة.

وفي هذا الإطار، يطرح بإلحاح اعتماد مجموعة من التدابير الكفيلة بالتخفيف من حدة الغلاء، من قبيل ضبط أسعار المحروقات وهوامش ربحها بشكل مؤقت، مراجعة الضرائب غير المباشرة المفروضة على الاستهلاك، إقرار مساهمة أكبر للشركات الكبرى العاملة في القطاع، إلى جانب تقوية آليات المراقبة وحماية المستهلك، وتعزيز قدرات التخزين الوطنية في المجال الطاقي.

وعليه، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم:

- عن الأسباب الكامنة وراء محدودية أثر الإجراءات الحكومية المتخذة إلى حدود الآن في مواجهة غلاء الأسعار؟

- وعن التدابير العاجلة التي تعتزمون اتخاذها من أجل حماية القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين؟
- وكذا عن الإجراءات المرتقبة على المستوى الضريبي والجمركي للمساهمة في خفض الأسعار وتحقيق نوع من التوازن في السوق؟

وتقبلوا السيد رئيس الحكومة فائق التقدير والإحرام.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

الكرش خليهن